

ما هو الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ؟ هو اعتماد المصارف الإسلامية على معاملاتها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية. مع تجنب التعامل بالربا الفائدة البنكية , عكس البنوك التقليدية التي تعتمد في عملها على نظام الفائدة الربوية بالأخذ و العطاء . تستخدم البنوك التقليدية في تعاملاتها مع العملاء صيغة واحدة هي “ القرض بفائدة” ويتم ذلك تحت مسميات مختلفة, اما البنوك الإسلامية فتقدم صيغة شرعية متعددة قائمه على اساس البيع والشراء الحقيقي أي مباداة المال بسلمة موجوده. يظهر كذلك الفرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية, بينما لا يلتزم البنك التقليدي غالبا في تعاملاته واستثماراته في الشريعة الإسلامية فضلا عن كونه يتعامل بأكثر من الاموال الموجوده لديه على اساسا الربا مما ينتج عنه مشاكل اقتصادية كالتضخم والأزمات الاقتصادية الاخيرة كدليل على ذلك. يحتل الاستثمار حيزا كبيرا من معاملات البنوك الإسلامية من خلال استثمار الاموال بإعتماد وسائل وصيغ مشروعة ومتعددة بما يؤدي الى تعاون رأس المال والعمل مع تحمل البنك الإسلامي مخاطر الاستثمار. هذا لا يتحقق في البنوك التقليدية التي تعطي اهتماما كبيرا لعملية الاقراض على حساب اعمال الاستثمار. حيث ان الاستثمارات في البنوك الإسلامية يتطلب منها تملك الأصول الثابتة او المنقولة وهو ما لا تستطيع البنوك التقليدية القيام به لكون التملك ممنوعا عليها . وتخضع المصارف الإسلامية الى رقابة مالية “رقابة شرعية” على مجموع اعمالها للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال هيئة الرقابة الشرعية المكونة من مجموعة من الفقهاء المشهود لهم بالكفاءة والخبرة. وتعتبر هذه الرقابة الشرعية أبرز فرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية. ومن ناحية تحديد العائد وتوزيع الأرباح : ففي المصارف التقليدية يتم تحديد الفائدة سعر الفائدة مقدما فيكون عائد البنوك ممثلا في العائد على الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة مع تحمل المقرض وحده الخسارة سواء كان بسببه او لم يكن . أما البنوك الإسلامية تحقق الربح من خلال أنشطة استثمارية حقيقية واذا وقعت خسارة يتحملها المصرف الإسلامي اما بالنسبة للعميل فيتحمل خسارة وقته وجهده بإعتباره مضاربا. وقد شكل الفرق بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي والمميزات التي تشكلها الصيرفة الإسلامية عامل جذب لشريحة كبيرة من العملاء الذين لا يحبذون التعامل مع البنوك التقليدية الربوية التي تبني بعضها نتيجة لذلك قرار التحول الى بنوك اسلامية سواء جزئيا عبر فتح فروع اسلامية او التحول بشكل كامل لصيرفة الإسلامية. حيث يجب تنفيذ ما تتطلبه الشريعة الاسلاميه ليتحول مصرف تقليدي إلى مصرف اسلامي مع الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كل العمليات الجديدة بعد التحول. أما بالنسبة للعمليات غير المشروعه المبرمة قبل التحول التخلص منها فورا , ولا يجوز التأخر إلا للضرورة او الحاجة مراعاة للظروف الواقعيه للمصرف ؛ لتجنب خطر الانهيار او حالات التعثر على ان يتم التخلص من اثارها وفقا لهذا المعيار.